The book Quaful Athar fe Safwi Olomel Athar:

Presented and criticized by Dr. Hamed Ali Amer,
Assistant Professor at the Faculty of Religious Foundations in Zagazig
كتاب قو الارث في صفو علوم الارث
لرضي الدين ابن الحنبلي
عرض ونقد

كتاب قو الارث في صفو علوم الارث
لرضي الدين ابن الحنبلي
عرض ونقد
ملخص البحث

الإيميل: hamedaamer2000@gmail.com

لقد حفل القرن العاشر الهجري بثقة علماء الإسلام الموسوقيين، كان من أبرزهم ترسي الدين الحنبلي الشهير بابن الحنبلي الناظمي، والذي أثرى مكتبة علوم الحديث بكتابه القيم: قفو الأثر في صفو علوم الأثر، موضوع بحثي هذا، حاذا في مؤلفه هذا الحافظ ابن حجر ترتيبا، وذلك في مؤلفيه: نخبة الفكر... ونزة النظر... وان أبرز ما يميز هذا الكتاب: أثر الحصيلة العلمية الفقهية الأصولية لمؤلفه فيه، وهذا مما ينقل البحث على الباحث في الكتاب، لكن الفائدة المرجوة كبيرة، لقد ترجع لدى المؤلف عدد اختياراته الأصولية في كتابه، مما أثرى الكتاب بهذا اللون.

لا أن الكتاب في صلبه يغنى مؤلفه بالتناول الاصطلاحي الحديثي أولا، فهو المتابع للمحدثين، خاصة ابن حجر، والذي كثيرا ما ينقل عنه، ناعتاً إياه بقضية القضاة، إن الكتاب بحق يعد إضافة حقيقية إلى المكتبة الحديثية أعني علوم الحديث على وجه الخصوص، وأخذ ما كان منها مشربا أو مطعنا ببعض الفقه، فإنها لا تدرك في كل المؤلفات في علوم الحديث.

الكلمات المفتاحية: قفو ، الأثر ، رضي الدين ، تعقبات ، علوم الحديث
The 10th century AH brought together a group of encyclopedic Islamic scholars, the most prominent of which was: (Radhi al-Din and his fame in Ibn al-Hanbali al-Tazfi), who enriched the Library of Modern Sciences with his valuable book: (Quaful Athar fe Safwi Olomel Athar). I followed in this research topic the author of this book, following in order the example of (Hafiz Ibn Hajar), in his two writings: (Nokhatel Fekr) The Elite of Thought.... And (Nozhatel Nazar) ... And that is the most distinguishing feature of this book: the impact of the scientific outcomes of jurisprudence fundamentalism in which it was put. This makes research in the book not easy, but potential benefit is great. I suggest the author has many choices of fundamentalism in his book, which has enriched the book in this way.

The author of the book is firstly interested in dealing with the terminology, he is guided by many of (Almohadethen), especially Ibn Hajar, who is often quoted in his work, calling him the judge of the judges. The book is really an addition to the modern library I mean modern sciences in particular, and especially what was interested in the origins of jurisprudence, whose usefulness is not realized in most writings in the sciences of Hadeeth.

key words: stand up, effect, Godbless, tracks, modern sciences
المقدمة
الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام
الأئمة الأكملان على خاتم النببين وإمام المرسلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آل
وصحبه أجمعين، ثم أما بعد:
فهذا بحث عنوان: كتاب ققو الأثر في صف علوم الأثر: عرض وندق، وهو
للعلامة رضي الله ابن الحنبلي الناصفي، وقد استهل البحث على:
مقدمة: فيها: أسابيع اختيار الموضوع، مشكلة البحث، منهج البحث، خطة البحث،
وتفصيل ذلك كما يلي:
أسابيع اختيار الموضوع:
1 - أي لم أقف فيه على بحث مستقل

مؤلف الكتاب موضوع البحث هو رضي الله ابن إبراهيم ابن يوسف بن
عبد الرحمن، المعروف بابن الحنبلي الحلبي الخناجي الإicie العلماء المؤرخ، أخذ عن
الخناجي، والبرهان الحلبي، وعن أبيه وأخرين، ودخل دمشق، وانتفع به جماعة من
الأفاضلء بدمشق، كشيخ الإسلام محمود البيلواني، والشمس بن المنقار، وأخذ عنه جماعات،
منهم العلماء أحمد بن المندل، والقاضي محب الدين، قال ابن العماد: وكان إماماً، بارعاً، مفتنًا،
مسندًا، مصنفاً، وله مؤلفات في عدة فنون، وقال نجم يعد الغزي: الشيخ الإمام العلماء،
المحقق المدقق الفهماء، وقال فيه شهاب الدين الخفاجي، السماء والطراق، وما أدرك ما
الطراق، هو في ميدان الفضل وحلة الشهباء سابق، وأي سابق، وعصره كان مسك ختانها،
وسخرب لياليها وأصول أباهها، نورت حدانفها بغوادي شمانله، وحلى معصم مجدها بسوار
فضائحه، وتوفر يوم الأربعاء ثلاث عشر جمدي الأولى، سنة 971، ودفن بمقابر الصالحين
بالقرب من قبر الشيخ الزاهد محمد الخاتوني بين قربهما نحو عشرة أذرع.
الكواكب السارية 395-38 / 35-35 وصول 59 / 3-38/ 1-80-173-169-1/3-8/1-320-302-5-33/ 5-
224-0
حاجة الكتاب إلى التعريف به: يبينه منته المحافظون

3. المكانة العلمية الكبيرة لمؤلف الكتاب: أبي عبد الله رضي الله عن الدين محمد ابن إبراهيم الناشف الحنفي والمشهور في الحنابلة

4. القيمة العلمية الكبيرة للكتاب

5. منتج مؤلف الكتاب نهج المزج بين علوم الحديث وأصول الفقه، وهذا لون من التأليف جدير به أن نثرى به المكتبة الحديثية.

مشكلة البحث:

يجب هذا البحث عن عدة تساؤلات: كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر ما مدى شهرته في المكتبة الحديثية؟، هل تناولته دراسة وافية لتعرف القارئ به؟، وما منهج مؤلفه فيه؟، ثم ما هي الإضافة التي أضافها مؤلفه من خلاله إلى تراث الأمة من علوم الحديث؟

منهج البحث:

أتبع في هذا البحث نهج المحدثين، ويتلاحم مع البحث: المنهج الاستقرائي والاستنباطي

خطة البحث:

المبحث الأول: إسم الكتاب وتوثيق نسبة من مؤلفه

المبحث الثاني: مقدمة الكتاب

المبحث الثالث: الباعث: التأليف الكتاب

المبحث الرابع: موضوع الكتاب ومضافاته

المبحث الخامس: منهجه في الكتاب

المبحث السادس: مصادر الكتاب

المبحث السابع: اختيارات الاتجاه الفقيه في علوم الحديث عند المؤلف

المبحث الثامن: تحليل نهج الكتاب في علوم الحديث عند المؤلف
البحث الثاني: أهم ما يأخذه على الكتاب

الخاتمة: وفيها نتائج البحث، أهم المصادر والمراجع، الفهرس الموضوعي للبحث

هذا، وقد استندت من عناية فضيلة الشيخ عبد الفتاح أبى غذة بطباعة الكتاب، وإخراجه على الوجه الصحيح، رحمه الله رحمة واسعة، على أن هذا الإخراج منه لم يكن ليغني عن هذا البحث، والله الموفق.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدينا ونبينا محمد
وعلى آلله وصحابه وسلم.
البحث: الأول

اسم الكتاب وتوضيح نسبته إلى مؤلفه:

قد أراح النافذ من طالع كتابه: فقد سمى الإمام رضي الدين ابن الحنبلي كتابه
وبنسبه لنفسه، وصرح باسمه في مقدمته قائلًا: "قفو الأثر، في صفو علوم
الأثر".

وسمى كذلك يوسف بن إليمان بن موسى سركيس المتوفى 1351 هـ - قفو
الأثر في صفو علم الأثر ويليه " بلغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب " للسيد محمد
مرتضى الحسيني الزبيري في مصطلح الحديث (طبعة السعادة 1326 هـ) فكما
هو واضح الفارق في كلمة واحدة، ألا و هي) علوم ( بصيغة الجمع عند النافذ ،
وصيغة المفرد لدى يوسف سركيس، ولا يترتب على ذلك كبير فرق في المعنى ؛
فكلمة) علم (نكرة، فهي تفيد العموم، كما أنها اسم جنس فيه معنى الشمول والعموم
لكافة أنواع علوم الحديث.

- بلغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب - طبع مع كتاب قفو الأثر في صفو علم الأثر
لابن يحيى الربيعي التازفي بمصر سنة 1326 ه ، جاء ذلك في ثمانية ترجمته لأبي الفيض
مرتضى الزبيري المتوفي سنة 1205 هجرية.

- كذلك عزا الكتاب إلى مؤلفه على الرضا قره بلوط و أحمد طوران قره بلوط في
كتابهما: معجم التاريخ والتراث الإسلامي في مكتبات العالم في أربعة مواضيع
 موضوعين كما سماه مؤلفه: قفو الأثر في صفو علوم الأثر، وذلك في ثمانية ترجمة

(1) قفو الأثر 6
(2) معجم المطبوعات العربية والموعية 287/1
(3) المصدر السابق

المجلة المجلة الأمريكية الأزهرية بعثرة أخوية بالأقصر
العدد السادس 2022 م

243
المؤلف وسرد مؤلفاته(1).

لكن المؤلفين السابقين نسبا الكتاب إلى رضي الدين الحنبلي بنفس الاسم الذي سماه به إلا في نفظة علوم فقد جاءا بها بلغة علم، وذلك أيضا في موضعين آخرين(2).

كما عزاز بنفس اسمه عن مؤلفه إلى خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركريدي، الموتى 1396 هـ، وذلك في ثانيا ترجمته وسرد مؤلفاته(3).

لكن محقق كتاب الأعلام للمؤلف السابق ذكره، نبه على خطأ من السابق في نسبة الكتاب إلى مؤلف آخر، وصحبه بالهامش، لكن بلغة قفو الأثر في صفو علم الأثر. قال: "قلت: وفي معجم المطبوعات 287 كتاب، قفو الأثر في صفو علم الأثر -صاحب الترجمة، خطا، وهو من تأليف رضي الدين ابن الحنبلي، المتقدمة Brock ترجمته في 191، وذكرته مخطوطة وقد طبع، فليس صحيح و 440: 2 (335) S: 2: 463(4).

قلت: والراجح ما سماه به مؤلفه: قفو الأثر في صفو علم الأثر، مع أنه لا تعارض بين الاسمين السابقين، فليتنببه إلى هذا، والله أعلم.

بقيت وقفة سيرة مع تحليل نغوي اصطلاحيا لاسم الكتاب، فكلمة قفو معناها: القفوٌ:
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لرضي الدين ابن الحنبلي
عمر وندد

 مصدر قولك قفا قفا وهو أن يتبعت شيئا وقفوته أقفوه قفووا وتقفيته أي تابعته.
قال الله بن وعر لا تيقف ما ليس لك بعلم سوره الإسراء آية 36.
- والأثر بالتحرك ما بقي من رسم الشئ وتزري السيف وسنن النبي صلى الله عليه وسلم: آثاره.
- أما كلمة صفو: صفو هذا الأمر أي خالصه ومحمد صلى الله عليه وعلى آلله وسلم: صفوته تعالى وخيرته وصطفائه.

كلمة الأثر الثانية والأخيرة إما يراد بها المعنى الإصطلاحي، فالمحدثون يطلقون الأثر على المرفو ورالفوق، وهو ما يرى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم، ونحوها، فيقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووجود في الإصطلاح الفقهاء لحسن تعريف الموقف باسم الأثر وظهرت تسمية الطحاوي تداته 325، كتابه المشتهل عليهما: شرح معاني الآثار معهم، وكذا أبو جعفر الطبري 310، في: تهذيب الأثر، أنه، إلا أن كتابه اقتصر فيه على المرفو، وما يرده فيه من الموقف في الطريق التبعية.

العين 221/5 مادة قفو.
الصحاح 575/2 مادة أثر.
مجمع اللغة ص 35 كمادة صفو.
فتح المغيث 137/1.
الشهذا الفياح 140/1.
فتح المغيث 137-138.
المبحث الثاني
مقدمة الكتاب
إن الناظر في مقدمة كتاب: قفو الآثار في صفو علوم الأثر يجدها وقد اشتملت
على التالي:
1- البسملة) بسم الله الرحمن الرحيم، وذلك عملا بهديه صلى الله عليه وسلم إذ
كان يستهل كتبه إلى الملوك وغيرهم ببسم الله الرحمن الرحيم، فمن ذلك ما
رواه البخاري في صحيحه،(فسنده عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم عن
أبي سفيان رضي الله عنه... الحديث، وفيه: ثم دعا بكتاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم الذي يبعث به ديني إلى عظيم بصرى، فدفعه إلى هرقلاً، فقرأها
فاذّا فيه، "بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ ورسوله إلى هرقلاً
عظيم الروم... الحديث.
2- أتبع ذكر البسملة بذكر الحمد لله ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم.
3- نص على أن التصانيف والمؤلفات في علوم الحديث كثيرة هي قدما وحديثاً.
4- ذكر أن أول من صنف كتابا مفردًا مستقلًا في علوم الحديث هو القاضي أبو
محمد الراميّ مُحَمَّد، وذلك في كتابه المسمى: المحدث الفاصل بين الراوي
والواعي، لكن الكتاب لم يكن مستوياً.
5- وجاء من بعده أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، بأن صنف كتابه المسمى
معرفة علوم الحديث، لكنه لم يكن مستويًا ولا مهماً.
6- ثم جاء من بعده الحافظ أبو نعيم الأصفهاني، فعمل مستخرجا على كتاب الحاكم

في كتاب بدء الوحيك كأن بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: وقول الله جل

ماجدة البنات الأزهرية بقيادة إحدى بالآقر
العدد السادس 2022م
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لمرضى الدين ابن الحنبلي
عرض ونبذ

7- ثم جاء دور الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي ، فصنف المصنفات العديدة
منها الكفآية في قوانين الرواية ، وكتاب الجامع لأداب أبطال السامع ، وما
من فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مستقلًا يقول الحافظ أبو بكر
بن نقطة: كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه.
8- ثم جاء القاضي عياض البحصبي ، فألّف كتاب: الإلمام إلى معرفة أصول
الرواية وتقديم السماع.
9- كما أشار إلى كتاب أبي حفص الميانجي ، والمسمى: مالا يسع المحدث جهله
أشار إشارة مجمولة إلى التصانيف من بعد الميانجي ، منها المشهور
والبسيط ، والمختصر.
11- ثم كان الحافظ تقي الدين ابن الصلاح ، والذي ألف مقدمته في علوم
الحديث ، وقد استفاد فيها من تأليف من سبقه ، خاصة الخطيب البغدادي ، بل
اعتني بها عناية خاصة ، لكن الكتاب أملاه ابن الصلاح شيئاً فشيئاً ، فلهذا لم
يتناسب وضعه ، وقد عني الناس بمقدمة ابن الصلاح عناية كبيرة ، مابين
شراح وناظام ومختصر وغير ذلك.
12- ثم كان طور الإمام ابن حجر العسقلاني ، والذي نقص المهم من
مصاطح الحديث ، في رسالته صغر حجماً ، لكنها تمسك لفظاً وقراً ، ألا
ويه المسماة: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، اعتمدت فيها ابن حجر على
كتاب ابن الصلاح ، لكنه زاد الفوائد والقرائد.
13- ثم صارت الكثرة الكثيرة من الناس إلى شرح نخبة الفكر ، لكن
الشرح لها لم تخل من مآذن وعيوب.
14- إلى وضع كل من زين الدين قاسم الحنفي وكمال الدين المقدسي
حاشيتين على نخبة الفكر لأبناء حجر ، لكن أحداً منهما
حاشية، لم تخل من عيوب ومآخذ.

فجاء دور رضي الله ابن الحنبلي، والذي استفاد من كل ما تقدم بالإضافة إلى ما علقت عنه شيخه ابن عروس الديروطي، فألف مسماه: منح النغمة على شرح النخبة.

لكن لم يكن للأحناف فيه ذكر؛ نذاع رضي الدين ابن الحنبلي على تأليف هذا الكتاب، مضمنا إياه خلاصة ما استفاده من سابقيه، خاصة ابن حجر وتلميذه المحشيين على نخبة الفكر، فضلا على شيخه ابن عروس الديروطي، مضيفا مذهب الأحناف في كل ما عن له أن يضيف فيه، ومن ثم كان تأليفه كتابه: قفو الأثر في صفو علوم الأثر.

قال رضي الدين ابن الحنبلي في مقدمة كتابه: قفو الأثر في صفو علوم الأثر: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا، وصلى الله على صدينا محمد، الذي أرسله إلى الناس بشيرا ونذيرا، وعلى آل محمد وصحبه، وسلم تسلما كثيرا.

أما بعد: فإن التصانيف في إصلاح أهل الحديث قد كثرت في القدم، والحديث، فمن أول من صنف في ذلك: الفاضل أبو محمد الرامهرمي، في كتابه: "المحدث الفاصل بين الراوي والوعاي، لكنه لم يستعمل، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، لكنه لم يذهب، ولم يرتب، وتفاداه أبو نعيم الأصباهي، فعمل على كتابه مستخرجا، وأبقى أشياء للمتعقب.

ثم جاء الخطيب أبو بكر البغدادي، فصنف في قوانين الراوية كتابا سماه: (الكافية)، وفي آدابها كتابه: "الجامع لأداب الشيخ والسامع، وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: كل من أتصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عياش على كتابه، ثم جاء بعض من تأخر عن
الخطيب، فأخذ من هذا العلم بنصيب، فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا، سماه:

الإلماع إلى أصول الرواية والسخاء، وأبو حفص المياني جزأ سماه: ما لا يسع المحدث جهله، إلى غير ذلك من التصانيف التي اشتهرت، وبسطت، واختصرت، إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهريوري، نزيل دمشق، فجمع لما ولم يدرس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهدب فنونه، وأملاه شيئا بعد شيء، فلهذا لم يتاسب وضعه، واانتى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاسده، ورصد إليه من تصانيف غيره نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره; فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيرة، ما بين ناظم له، ومختصر، ومستدرك عليه، ومنتصر، ومعراض له، ومقتصر.

إلى أن جاء الحافظ الإمام، شيخ الإسلام، ناصر سنة السيد الأئمة، المتيرجم بفيسوف علما الخبر وطيبها، المنوعة - لما أنه المقدم - بإمام طائفة أهل الحديث، وطيبها، السابق في معرفة صحيح وسقيم الخبر، قاضي القضاء شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني الأصل المصري الشافعي.

فلخص المهم من هذا الإصطلاح، مما جمعه في كتابه الحافظ ابن الصلاح، مع فرائد ضمت إليه، وفوايده زدت عليه، في أوراق قليلة، هي في نفسها جليلة، سماها: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، فصارت جدية - إذ صغرت حجما وتراعت نجما- لكل أثر بقول من قال:

والنجم تستنصعر الأبقار صورته ... والذنب للطرف لا للنجم في الصغر.

إلى أن شرحها، وضمن شرحها من طرف الفوايد، وزوائد الفوايد، كورة فكرة، ما لا يحصر كثرة، وإن لم يخل عن فوات تحرير، وركاكة تقرير، كما لم يخل منه.
عن ضيق العبارة وإن لطفت منه الإشارة، كما قيل
يشير إلى غر المعاني بلغاته ... كحب إلى المشتاق باللحظ يرمز.
حتى حشى عليه تلميذاته: الإمام زين الدين أبو العدل قاسم الحنفي، وشيخ بعض شيوخنا الإمام كمال الدين محمد بن أبي شريف المقدسي الشافعي.
فوضع الأول حواشي، سماها: القول المبتكر على شرح نخبة الفكر.
(وأودعها من التحرير جانبا، ولم يكن عن مناقشة ذلك التحرير جانبا).
ووضع الثاني من الحواشي ما رفع به من الغواشي، مع ما فيه من القاح.
وشيء كان علقه عن الشارح.
ثم لما رفعت إلى الصرح، بقراءة هذه الشرح، سنة إحدى وأربعين وتسع سنة
على الأستاذ شمس الدين محمد الشهير بابن عروس، الديروطي، المصري، الشافعي.
نزل حلب، كنت كنت كتابة قراءتي عليه حواشي، سميتها: منح النخبة على شرح
النخبة، منطوية على فرائد منه، استفدتها، تحتوي على زوائد لما وجدتها.
استجذبتها.
ولكن كان فيه مسائل خلافية، رجح فيها خلاف ما عليه أصحابنا الحنفية.
فلم يعم نفعه الثلاثين، كأنه قول بالقلتين، فآثرت الآن تبيان ما نحن عليه إن ببيان ما جنح
من جنح إليه، بقدر ما أمكن، وحسب ما أقدر القادر، وممكن.
فأخبرت من بين الشرح، وحواشي متنا متنا، وقطعت من الإخلال بما نحن
عليه، والإملاك بما لا حاجة إليه، وتنا، وفصلت فصلا مقررة، وضمته أصولا
محروما، هي من مغاصها، درر لحواصها، ومن مطالعها، داريا لمطالعها، من غير
تغيير لبعض النصوص طلما أنها جواهر وفصوص، وسميته: فقو الأثر في صفو
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر لرضي الدين ابن الحنبلي عرض ونقد
المجلة المصرية للدراسات الإسلامية المجلد السادس 2006 م
المبحث الثالث

الباحث على تأليف الكتاب

والذي حمل رضي الدين ابن الحنبلي على تأليف الكتاب عدة أسباب:

1- الخلل الحاصل في شروح: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، من فوات تحرير وركاكة تقرير، فضلاً عن ضيق العبارة، وإن نطفت منه الإشارة.

2- أن حاسيتي زين الدين قاسم الحنفي وكمال الدين المقدسي في حاشية الأول قصور في التحرير، وفي حاشية الثاني شيء من القاذف فيها.

3- أنه أي المؤلف حال قراءته شرح النخبة على ابن عروس الديروطي كان قد كتب حاشيته سماها: منح النخبة على شرح النخبة، انطوت على فرائده استفادها، وزوائد وجدها، فاستجابة، غير أن المسائل الخلافية رجح فيها ابن عروس خلاف ما عليه الأحناف، إذا أراد رضي الدين ابن الحنبلي تبيان ما عليه السادة الأحناف، ليعيم النفع بالكتاب.

4- قصد حذف مالا حاجة إليه، فضلاً عن الخروج من الإخلال بما هو عليه، أي التعبير من خلال هذا الكتاب عن رأي الأحناف في المسائل الخلافية.

وفي كل ماتقدم من بواعث وأسباب يقول المؤلف:

إلى أن جاء الحافظ الإمام، شيخ الإسلام، ناصر سنة سيد الأنام، المترجم.

(1) فقو الأثر ص. 46-35
 فيلسوف علما الأخبار وطبيبيها، المنبوذ - لما إنه المقدم - بإمام طائفة أهل الحديث، وخطيبها، السابق في معرفة صحيح وسقيم الخبر، قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن حجر العقلاني الأصل المصري الشافعي:

فلخيص المهم من هذا الإصالة، مما جمعه في كتابه الحافظ ابن الصلاح، مع فرائد ضمت إليه، وفوائد زيدت عليه، في أوراق قليلة، هي في نفسها جليلة، سماها نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، فصارت جيدة- إذ صغرت حجما وتراعت نجمة -لكل آثري بقول من قال:

والنجم تستنصر الأبصار صورته ... والذنب للطرف لا للنجم في الصغر

إلى أن شرحها، وضمن شرحها من طرف الفوائد، وفوائد العوائد، كرزة فكرة ما لا يحصى كثرة، وإن لم يخل عن فوائد تحرير، وركابة تكرير، كما لم يخل منه عن ضيق العبارة وإن لطفت منه الإشارة، كما قيل يشير إلى غر المعاني بلفظه ... كحب إلى المشتاق باللحظ يرمز

حتى حشى عليه تلميذه: الإمام زين الدين أبو العدل قاسم الحنفي، وشيخ بعض شيوخنا الإمام كمال الدين محمد بن أبي شريف المقدسي الشافعي.

فوضع الأول حواشي، سماها أ.القول البديع على شرح نخبة الفكر، وأودعها من التحرير جنبا، ولم يكن عن مناقشة ذلك التحرير جنبا.

ووضع الثاني من الحواشي ما رفع به من الغواشي، مع ما فيه من القضاء، وشيء كان عليه عن الشارح.

ثم لما رفعت إلى الصرح، بقراءة هذه الشرح، سنة إحدى وأربعين، وتسعة منة
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لرضي الدين ابن الحنبلي
عرض ونقد

على الأستاذ شمس الدين محمد الشهر بابن عروس، الديروطي، المصري، الشافعي
نزيل حلب، كنت كتبته حال قراءته عليه حواشي، سيمتها: منح اللغة على شرح
النخبة، منطوية على قراءته منه، استفدتها، محتوية على زوائد لما وجدتها،
استجديها.

ولكن كان فيه مسائل خلافية، رجح فيها خلاف ما علىه أصحابنا الحنبلي،
علام نفعه الثلاثين، كانه قول بالقلتين: فآثارت الآن تبيان ما نحن عليه، إن ببيان ما جرح
من جرح إليه، بقدر ما أمكن، وحسب ما قادر القادر، ومكن.

فأخرجه من بين الشرح، وحواشيه متانتتينا، وقعتها من الإخلال بما نحن
عليه، والإبلاء بما لا حاجة إليه، وتينا، وفقسته فصولا مقررة، وضمنتها أصولا
محررة، هي من مغاصها، درر لغواصها، ومن مطالعها، دراري لمطالعها، من غير
تغيير لبعض النصوص، لما أنها جواهر وفصوص، وسميته: قفو الأثر في صفو
علوم الأثر، راجيا منه تعالى نفع مسماه حالا ومالا، ومن الملمين بطلله، عذر في
خلله وزنه، والله تعالى هو الموفق.

المبحث: الرابع
موضوع الكتاب ومضامينه
لقد استخلص رضي الدين ابن الحنبلي كتابه من كتابي: نخبة الفكر في
مصطلح أهل الأثر، ونزة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ
ابن حجر، ومن التصانيف المرتبطة بالكتابين، خاصة تصنيفي تلميذي ابن حجر: زين
الدين قاسم الحنبلي، كتابه: القول المتكرر، على شرح نخبة الفكر، كمال الدين المقدسي
وحاشيته على نخبة الفكر لابن حجر، كما قام كتابه هذا بصفة رئيسة، علي ما كان

1 4ـ62-46
علقه عن شيخه ابن عروس الديروطي، والمسمى: منح النغبة على شرح النخية، ثم
هوبعد ذلك يضيف ما عليه الأحناف فيما تعن له الإضافة، في مقابل ببنا شيخه ابن
عروس ماعله غير الأحناف؛ لتعمل الفائدة.

يقول رضي الدين ابن الحنبلي:

ثم لما رفعت إلى الصرح، بقراءة هذه الشرح، سنة إحدى وأربعين وتسع منة
على الأستاذ شمس الدين محمد الشهير بابن عروس، الديروطي، المصري،
الشافعي، نزيل حلب، كنت كنت حال قراءتي عليه حواشي، سميتها: منح النغبة على
شرح النخية، منطوية على فرائد منه، استفيدتها، محتوية على زوائد لما وجدتها،
استجدها.

ولكن كان فيه مسائل خلافية، رجع فيها خلاف ما عليه أصحابنا الحنفية، فلم
يتم نفعه الثلاثين، كأنه قول بالقلتين، فأثارت الأحنان ما نحن عليه، إثر بجان ما جنج
من جنج إليه، بقدر ما أمكن، وبحسب ما قادر القادر، ومكن.

فأخرجت من بين الشرح، وحواشي متنا متينة، وقطعت من الإخلال بما نحن عليه
والإملاء بما لا حاجة إليه، وتينا، وفصلته فصولا مقررة، وضمتها أصولا محررة،
هي من مغاصها، درر لغواصها، ومن مطالعها. دراري لمطالعها، من غير تغيير
لبعض النصوص؛ لما أنها جواهر وفصوص، وسميتها: فقو الأثر في صفو علوم
الأثر، راحيا منه تعالى نفع مسماه، حالا وعال، ومن العلمين بطلله، عذري في خله
وزن الله، والله تعالى هو الموقف.

ولنستعرض تلك الفصول المقترحة في كتاب: فقو الأثر في صفو علوم الأثر:

(1)  قفو الأثر. 46-42
1- فصل: في الحديث المتوتر.
2- فصل: في الشهر.
3- فصل: في العزيز.
4- فصل: في الغريب.
5- فصل: وكلها (1) سوي المتوفرات آهاد.
6- فصل: قال قاضي القضاة: وقد يقع في أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري على المختار، وعلى ما احتف بالقرآن، وجعله أنواعاً.
7- فصل: في الصحيح والحسن لذاته ولغيره.
8- فصل: في تفاوت رتب مطابق الصحيح والحسن.
9- فصل: إن وصف واحداً يوصف بالصحيح والحسن معاً.

فصل: في الحديث المحفوظ والشاذ والمعروف والمنكر.
فصل: في معرفة الاعتبار والمتبعات والشهادات.
فصل: في تقسيم الحديث المقبول ولكن بالقياس إلى مقبول آخر بحيث يخرج منه المحكم ومختلف الحديث والناسخ والمنسوخ.
فصل: في الحديث المردود لسقط من السنة.
فصل: في الحديث المردود لتطعن في الراوي.
فصل: في الحديث المرفوع والموقف والمقطوع.
فصل: أما مثال المرفوع صريحاً.
فصل: من أقسام المرفوع المسند.
فصل: في الإسناد العالي والنازل.
فصل: في رواية الأقران والأكابر عن الأصاغر.

(1) الممير يعود على: المشهور والعزيز والغريب.
فصل: في السابق واللاحق.
فصل: في المهمل.
فصل: في حديث الشيخ مرويه.
فصل: في المثال.
فصل: في وجه التحتم.
فصل: في صيف الأمداء.
فصل: في النوع المسمى بالمنتفق والمتفق، والآخر المسمى بالمؤتلف والمختلف، والثالث المسمى بالمتشابه.
فصل: ومن المهم عند المحدثين معرفة طبقات الرواة.
فصل: ومن المهم معرفة أحوال الرواة تعديلاً وتجريحاً وجهالة.
فصل: ومن المهم معرفة كلئ ذوي الأسماء المشتهرين بها وأسماء ذوي الكنى المشتهرين بها.
فصل: ومن المهم معرفة من اتفق اسمه وأبيه وجده فصاعداً.
فصل: ومن المهم معرفة الأسماء المجردة مطلقاً من الكنى والألقاب وغیرهما.
فصل: ومن المهم معرفة الأنساب.
فصل: ومن المهم معرفة الموالي وموالي الموالي.
فصل: ومن المهم معرفة الإخوة والأخوات من ثلاثة أو ثلاثة فأكثر.
وقد صنف في هذا النوع القدماء.
فصل: ومن المهم معرفة أدب الشيخ والطالب.
فصل: ومن المهم معرفة سن التحميل والأداء.
فصل: ومن المهم معرفة صفة كتابة الحديث.
فصل: ومن المهم معرفة صفة عرضه وهو مقابلته مع الشيخ أو مع
ثقة غيره أو مع نفسه شيئا فشيئا.
فصل: ومن المهم معرفة صفة سماعه وإسماعه.
فصل: ومن المهم معرفة صفة الرحلة فيه.
فصل: ومن المهم معرفة صفة تصنيفه.
فصل: ومن المهم معرفة سبب الحديث.

المبحث الخامس
منهجه في الكتاب
1- إستهل رضي الدين ابن الحنبلي كتابه: قفو الأثر بمقدمة نفيسة، أسلفت الحديث فيها في مبحث مستقل.

2- ثم من بعد المقدمة شرع في موضوعات الكتاب، مقدما إياه إلى فصول،

ليشمل الكتاب على اثنين وأربعين فصلاً، سبق سردها في المبحث السابق.

3- وبدأ بوضوح فإنه يسوق التعريف الاصطلاحي، إما تعريفا واحداً، وقد يشرح شيئاً من التعريف، ومثاله:

يقول رضي الدين ابن الحنبلي:
اعلم أن الصحيح لذاته هو: خير الواحد المتصل السند، بنقل عدل تام الضبط، غير معلب بقاذف ولا شاذ، ونعني بتام الضبط: من يكون لا بحيث يقال: إنه قد مضبط، وقد لا
يضبط.

والضبط: مضبط صدر، وهو: أن يثبت الراوي ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، مضبط كتاب، وهو: صباهته لديه، منذ سمع وصحبه، إلى أن

(1) ينظر ص 15-14 من هذا البحث.
يؤدي منه(1). 

- وقد يسوق أكثر من تعريف للنوع الواحد ذاكرا الفرق بين التعريفين من حيث النتيجة الترتيبية عن كل تعريف، مثل ذلك عندما استهل الكتاب بتعرف المواتارات اصطلحاً.

يقول رضي الدين ابن الحنبلي:
فصل في الحديث المواتارات:
هو ما رواه عن استناد إلى الحس، دون العقل الصرف عدد حالات العادة تواظدهم على الكذب فقط، أو رواه عن مثلهم من الابتداء إلى الإنتهاء ومستند روایة منتهاتهم الحس أيضاً، فالنوع الأول: ما لا طبق له، والثاني: ما له طبقتان فأكثر (2).

وقد يسوق التعريفين للنوع الواحد دون تعليق لكنه في التعريف الثاني
يصبره بقوله: وقيل، مثال لك:

يقول رضي الدين ابن الحنبلي:
وأما الحسن لغيره فهو الواحد الذي يرويه من يكون شيء الحفظ، ولو مختلط لما يميز ما حدث به قبل الاختلاط، أو يكون مستوراً، أو مرسلا لحديثه، أو مدلسا في روايته من غير معرفة المحتوى فيهما، فيتابع أيا كان منهم، من هو مثله، أو فوقه في الدرجة من السند، وستعرف المتابعة.

ونقل: الحسن لغيره: ما رواه المستور الذي توقف فيه، ثم قامت قرينة رجحت

(1) قفو الأثر. 46
(2) المصدر السابق ص. 50 - 49
جانب قبوله لمجيء مرويه من طريق أخرى.

وقد يسوق التعريف متبوعا بشرحه وإخراج محترزاته، مثل ذلك.

يقول رضي الدين ابن الحنبلي:

ثم الصحابي على ما هو الأصح، عند قاضي القضاة هو: من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به، ومات على الإسلام، ولو تخلفت ردة، فخرج من رآه مؤمنا به بين الموت والدفن، ومات على الإسلام. لعدم عد ذلك لقيا، ومن لقيه كافرا به، ومن لقيه مؤمنا به، ثم ارتد، ومات على الردة.

قال وقوله: به يخرج من لقيه مؤمنا، لكن يغيره من الأنباء، لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بأنه سبب، ولم يدرك البعثة، فيه نظر، ثم رجح إخراجه به، قالا: إن الصحابة من الأحكام الظاهرة فلا تحصل إلا عند حصول مقتضيها في الظاهر، وحصوله فيه يتوقف على البعثة، فلم يرد على إخراج قوله: به من لقيه مؤمنا يغيره من الأنباء، أنه إن أراد من لقيه مؤمنا، بأن ذلك الغير نبي دون ما جاء به، فهو لا يقال له: مؤمن، أو من لقيه مؤمنا بما جاء به ذلك الغير، فهو مؤمن به صلى الله عليه وسلم إن كان لقاءه إياه بعد البعثة، وبأنه سبب، إن كان قبلها.

ودخل من كان أعمى من أول الصحبة؛ لأن المراد باللقاء ما هو أعم من المجاساة، والمماشا، ووصول أحدهما إلى الآخر، وإن لم يكالمه ولم يره.

قال: ويدخل فيه رؤية أحدهما الآخر بنفسه، أو يغيره، قبل عليه، ولكن لا بد من أن يسمى هذا لقيا.

المصدر السابق ص. 50

(1)
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لرضي الدين ابن الحنبلي
عرض ونقدي

مطالعاً(1).

4 - تعقبات رضي الدين ابن الحنبلي في كتابه: قفو الأثر:

1 - تعقبه لمن زعم أن الحديث المتواتر موجود وجودة قلة أو معدوم

يقول رضي الدين ابن الحنبلي في معرض حديثه عن المتواتر:

ثم هو بقسميه مفيد للعلم الضروري، لا النظري، وغير محصور في عدد معين، لا محصور فيه، وموجود وجود كثرة، لا معدوم، ولا موجود وجود قلة، خلافًا لزاعم

ذلك(0)

2 - تعقبه لابن الصلاح بشأن علاقة المتواتر بالمشهور:

يقول رضي الدين ابن الحنبلي: فصل في المشهور، هو ما رواه عدد فوق الاثنين إلى جماعة من الصحابة، ولم يفد بمجرده العلم، فهو مباين للمتواتر، خلافًا لابن الصلاح إذ جعله أعم منه(3)

3 - تعقبه من زعم شرط العزيز شرطاً للصحيح:

فصل في العزيز: هو ما لم يروه أقل من اثنين عن أقل منهما، بأن رواه أثنا عن كل من اثنين توهمًا إلى صحابيين، أو رواه عن كل من الصحابيين اثنان، وعن كل منهما اثنان، ثم عن كل من هذين الاثنين اثنان، وهكذا وان ورد في بعض المواضع من سند كل واحد منهما رواية أكثر من اثنين عن أحد اثنين وجماعية آخرين عن

(1) قفو الأثر ص. 91-89
(2) قفو الأثر ص. 46
(3) المصدر السابق ص. 47-46
الآخر وليس شرطًا شرطًا للصحيح خلافًا لمن زعمه(1)

4- تعقبه ابن حجر بشأن ما يفيد الآحاد الذي احتف بالقرآن:

يقول رضي الدين ابن الحنبلي:
فصل قال قاضي القضاة: وقد يقع في آخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري، على المختار وعنى به ما احتف بالقرآن، وجعله أنواعًا:

منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحهمما، من آخبار الآحاد مما لم ينتقد أحد من الحفاظ، ولا وضع التجاذب بين مدلوليته، حتى حصل الإجماع على تسليم صحته.

ومنها: المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالفة من ضعف الرواة والعلال.

ومنها: المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون غريبًا كالحديث الذي رواه أحمد ابن حنبلي مثلاً، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي، وفيه غيره عن مالك بن أس.

والمختار عندنا معثر الحففية خلاف هذا المختار حتى إن خبر كل واحد فهو مفيد للظن وإن تفاوت طبقات الظنون قوة وضعف(2)

5- تعقبه ابن الصلاح في تسويته بين الشاذ والمنكر:

يقول رضي الدين ابن الحنبلي:
فصل في الحديث المحفوظ والشاذ والمروع والمنكر.

إن خوفنا الرواى المقبول بأرجح منه لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو مرجح

المصدر السابق ص 47

(1) قفو الأثرص 48-49
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لرضا الدين ابن الحنبلي
عرض ونقد

سواءما، سمى رواة الأرجح، بالمحفوظ، والآخر بالشاذ.
فالشاذ: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أرجح منه.
والمحفوظ: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أدنى منه رجحان.

فإن خلفه الضعيف، لكونه مجهول الحال، أو سيء الحفظ مثلاً، أخف منه ضعفاً.

سمي ما رواه الأخف ضعيفاً بالمعروف، والآخر بالمنكر.
فالمنكر: ما رواه الضعيف مخالفًا لمن هو أدنى منه ضعفاً.
والمعروف: ما رواه الضعيف مخالفًا لمن هو أعلى منه ضعفاً.

وقد علم مما سبق أن المحفوظ مقدم على المعروف، وأن الشاذ مقدم على المنكر،
وأن بينهما تباينا، لا عموماً من وجه، كما قال قاضي القضاة قال: وقد غفل من سوى
بينهما.

قلت: يقول ابن الصلاح: النوع الثالث عشر: معرفة الشاذ0000 إلى أن
قال 0000: فإن كان المنكر به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفده،
استحسنا حديثه ذلك، ولم نحبه إلى قبيل الحديث الضعيف. وإن كان بعيداً من
ذلك، ردنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر.

وقال: إطلاق الحكم على التفرد بالرد أو التكذير أو الشذوذ موجود في كلم كثير
من أهل الحديث 0000، وعند هذا نقول: المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ;
فإن بمعناه.

(1) مقدمة ابن الصلاح ومباحث الاصطلاح ص.0 237-243
(2) المصدر السابق ص 244
المبحث السادس
مصادر الكتاب:

1- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الرامهرمي) ت 360 هـ
2- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري) ت 889 هـ
3- المستخرج على كتاب الحاكم معرفة علوم الحديث، لأبي نعيم الأصبهاني) ت 431 هـ
4- الكفاية في قواعين الرواية، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي) ت 463 هـ
5- الجامع لأدب الشيخ والسامع، للخطيب البغدادي
6- كتاب لأبي بكر بن نقطة) ت
7- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتفقييد السمع، للقاضي عياض ابن موسى البحصبي) ت 454 هـ
8- مالا يسمع المحدث جهله، لأبي حفص الميائي) ت 581 هـ
9- علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن الصلاح عبدالرحمن الشهرزوري

ذكره في ص. 35
ذكره في ص. 35
ذكره في ص. 35
ذكره في ص. 35
ذكره في ص. 35
ذكره في ص. 35
ذكره في ص. 35
ذكره في ص. 35
ذكره في ص. 36
ذكره في ص. 37-36
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر لرضي الدين ابن الحنبلي
عرض ونقد

(1) تُه 643
10 - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني
(2) تُه 852
11 - نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني
القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لزين الدين أبي العدل قاسم ا بن قطنويش الحنفي، (3) تُه 863
12 - حاشية للكمال الدين محمد بن أبي شريف المقدسي الشافعي ت 5
13 - منح النخبة على شرح النخبة لرضي الدين ابن الحنبلي الناشف
14 - تُه 963
المزيد في متصال الأسائد، للخطيب البغدادي (7)
15 - الموضع لأوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي
16 - الوحدان، للخطيب البغدادي
17 - المبهمات، للخطيب البغدادي
18 - ذكره في ص. 40
(2) ذكره في ص. 42
(1) ذكره في ص. 42
(7) ذكره في ص. 44
(7) ذكره في ص. 44
(6) ذكره في ص. 45
(5) ذكره في ص. 77
(1) ذكره في ص. 83
(1) ذكره في ص. 83
(2) ذكره في ص. 84
المبحث السابع

اختيارات الاتجاه الفقهي في علوم الحديث عند المؤلف

إن المقصود بهذا المبحث: إبراز الاتجاه المختلف لدى الأصوليين والفقهاء عامة، والحديث خاصة في بعض أنواع أو قضايا علوم الحديث، وإعلانهم عدم الالتزام بهما، وذلك بسبب بعض المدارس الحديثة المتعددة، أو التي بالفت في الاحتياط، فرفض أولئك الفقهاء والأصوليون بهذا التعليل بعض المباحث المتعلقة بالعمل والاختلاف، كتعارض الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع.

ذكره في ص. 108.
ذكره في ص. 109.
ذكره في ص. 123.
ذكره في ص. 60.
ذكره في ص. 60-61.
ورضي الدين ابن الحنبلي قد نقل عن الأصوليين، وهو منهم، ممارس لهذه المادة، بل اختار تلك النصوص الأصولية والوجهات المخالفة لقواعد الحديث بنواحي القضايا الحديثة من منظور أصولي، صاربا صفا عما قرره القوم، هذا مع أن وجهة المحدثين وطرائقهم ونصوصهم في تقرير قواعد مصطلح الحديث هي الغالبة في كتاب ابن الحنبلي، فليست هي مجرد محاولة أصولية مجرد عن معرفة لحديث بل مشارك فيهم جيدا ما يقوله المحدثون. فقد نهج نهجهم وسافر ركبهم، ومع ذلك، وكما هو مرادي من هذا المباحث - له اختيارات على المنهج الأصولي.

ما يعكس حقيقة علمية في هذا الشأن، وهي تأثير الرؤية الأصولية لدى المؤلف فيما خلطته يدا في علوم الحديث، وهو مسبوق في هذا المضمار بآسام الخبر في كتاب أصول الفقه، بل الإمام الزركشي من فرسان هذا النمط من التأليف في علوم الحديث، بينما المؤلف يلتزم أيضا بمنهج المحدثين في عرضه للموضوعات والفصول، وينقل كلام النقاد المحدثين في ذلك.

والآن هذا وقت إيراد بعض الأمثلة والنموذج:

النموذج الأول:

يقول رضي الدين ابن الحنبلي:

أعلم أن المقبول إن سلم من معارضة مقبول آخر، ولو ظاهرا فهو المحكم. وإن لم يسلم من ذلك بأن عارضه مثله من أصل المقبول. فإن أمكن الجمع بين مدلوليما ورغب تفصيف، فهما معا مختلف الحديث.

وإلا فإن ثبت المتأخر منهما بالتاريخ المعلوم من خارج مطلقاً، أو المعلوم لا

المصدر السابق ص. 227
المصدر السابق ص 229
من خارج مطلقا، فهما الناسخ والمنسوخ وليس من الناسخ ما يرويه الصحابي
المتأخر الإسلام، معارضا لمتقدم الإسلام، إلا أن يصرح بسماعه من النبي صلى الله
عليه وسلم، وأن يكون المتقدم الإسلام قد سمعه قبل سمعه.

قلت: جلي من كلام رضي الله ابن الحنبلي أنه يقدم باساس رواية متقدم
الإسلام على متأخره، ولا يجوز تقديم خبر متأخر الإسلام إلا بقيدين الأول: تصيرح
الصحابي متأخر الإسلام بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم، الثاني: أن يكون
الصحابي متقدم الإسلام قد سمع نفس الخبر من النبي صلى الله عليه وسلم قبل
الصحابي متأخر الإسلام.

وعليه فمذهب: تقديم خبر متقدم الإسلام على متأخره.

ولنقرر المسألة تفصيلا:

إذا تعارض خبران وراوي أحدهما كان متأخر الإسلام من الآخر،
فأيهم نرجح؟

لقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب:

المذهب الأول: أنه يرجح حديث متأخر الإسلام.

وهو مذهب أكثر الشافعية، وبعض المالكية، وبعض الحنابلة،

وهو الحق؛ لما يلي من الأدلة:

الدليل الأول: أن تأخره في الإسلام يدل على تأخره في روايته.

فهو يحفظ آخر الأمر من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فيكون
الأذ يبخره أولى.

الدليل الثاني: أن ابن عباس قال " كنا نأخذ الأخذ فالأحدث عن أوامر رسول

(1) قفو الأثر، 65

(2) المُهدِب في علم أصول الفقه المقارن، 2439/5
الله ﷺ صلى الله عليه وسلم(1) ، خبر متأخر الإسلام هو الأحدث، فيكون هو الأول.(2)

الدليل الثالث: أن رواية متقيد الإسلام تعريها عدة احتمالات، هي كما يلي:
فيحتمل أن يكون خرده فيما سمعه من آخر الأمر من رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم، فيكون مساوياً لمتأخر الإسلام.
ويحتمل استماعه للخبر في أول الإسلام، فيكون متقيداً في الزمان، مرجحاً في العمل.

ويحتمل أن يكون المتقيد منسوخاً بالمتأخر.
وإذا تطرق الاحتمال إلى الدليل بطل بعه الاستدلال.
لذلك نرجح حديث متأخر الإسلام على متقيده.
المذهب الثاني: أنه نرجح خبر الراوي المتقدم في الإسلام.
وهو مذهب بعض الحنفية، وبعض الشافعية كالمهمدي، وبعض المالكية كابن الحاجب.
أدلة هذا الالمدح:
الدليل الأول: أن المتقدم "عاش حتى مات متأخر الإسلام متساويًا له في الصحابة، إلا أن المتقدم يزيد عليه بالتقدم؛ لقوة أصالته، وسبق معرفته بالإسلام.
جوابه:
أن سماع المتأخر محقق التأخر، ولا يحتمل غير ذلك، لأسماع المتقدم فإنه

(1) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الآداب ياب إنما جعل الإمام ليؤتم به 139/1 ح 689، من كلمات الحمدي (، يلفظ: وإنما يؤخذ بالتأخر فالأخير، من فعل النبي صلى الله عليه وسلم.
(2) الغيث النهائم. 675-674

مجلة البيت الأزهرية - طبعة مجدية بالأخضر
العدد السادس 2022 م
268
يحتمل التقدم والتأخير، وما لا يمكن مقدم على ما يحتمل.

الدليل الثاني: أن المتقدم قد يطلع على ما لا يطلع عليه المتأخير، فهو أولي؛ نظراً لسبق معرفته، وشدة احترازه عن الأذن صون المنصب.

جوابه:

أن في رواية المتقدم احتمال، بخلاف الآخر.
المذهب الثالث: أنهما متساويان، فلا نرجع رواية على أخرى.
وهو مذهب بعض العلماء (1).

دليل هذا المذهب:

أن كل واحد منهما قد اختص بمزية لا توجد في الآخر، فالأول قد اختص بمزية الأصالة والتقدم، وإطلاعه على ما لم يطلع عليه الآخر في الإسلام، أما راوي الحديث الثاني فإنه مختص بكونه لا يروي في الغالب إلا آخر الأمرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكانت روايتهما سواء. جوابه:

أن سماع المتأخير محقق التأخير، ولا يحتمل غير ذلك، أما سماع المتقدم فإنه يحتمل التقدم والتأخير، وما لا يمكن مقدم على ما يحتمل.

الدليل الثاني: أن المتقدم قد يطلع على ما لا يطلع عليه المتأخير، فهو أولى؛ نظراً لسبق معرفته، وشدة احترازه عن الأذن صون المنصب.

جوابه:

لا نسلم أن روايتهما سواء، بل إن رواية المتقدم تحمل التقدم والتأخير، وأما رواية المتأخير فلا تحمل إلا التأخير فافترقا.

(1) المُهذِّبُ في علم أصول الفقه المُهذِّبُ في علم أصول الفقه المُتْقَارِن. 2442-2439/5

المجلة المصرية للدراسات الإسلامية، جامعة أزهر، القاهرة
العدد السادس، عام 2002/2003

269
المذهب الرابع: التفصيل، وهو: إن كان التقدم في الإسلام موجودًا في زمن المتأخر، فلا ترجيح لواحد منهم على الآخر، نظرًا لجواز أن تكون رواية المتقدم في الإسلام متأخرة عن رواية المتأخر فيه، ويجمل العكس من غير ترجيح، فلا يقدم أحدهما على الآخر.

أما إذا علم أن المتقدم في الإسلام مات قبل إسلام المتأخر، أو علم أن أكثر رواياته متقدمة على رواية المتأخر، فإن رواية المتأخر تكون أرجح؛ لأن ما علم تأخرها على روايات المتأخر في الإسلام فهو متقدم ومرجح على روايات المتقدم في الإسلام، وما لم يعلم يكون نادراً، والنادر ليحق بالغالب الكثير، وهو مذهب فخر الدين الرازي.

جوابه:
أن احتمال تقدم رواية الراوي المتقدم احتمال قوي وإن كان موجودًا في زمن الراوي المتأخر، في حين أن هذا احتمال غير موجود في الراوي المتأخر، وما لا يحتمل مقدم على ما يحتمل.

بيان نوع الخلاف:
الخلاف هنا معنوي، كما هو واضح(1).

النموذج الثاني:
يقول رضي الله ابن الحنبلي:
فصل في زيادة راوي الصحيح والحسن.

هي مقبولة ما لم تقع مخالفة لرواية من هو أوثق منه، وإطلاق كثير من

(1) اللبع في أصول الفقه 83/1، الإبهام في شرح النهاية 2784/2781، البحر المحيط 4/7، البحر المحيط المديد 451/2442، المهدب في أصول الفقه المهدب 2439/2442.
الشافعي يقول بقبول زيادة الثقة، محمولة على تقييدهم الخير المقبول بأن لا يكون
شاذًا.

وليس نص إمامهم – حيث قال: ويكون إذا شركل أحدا من الحفاظ، لم يخالفه
فإن خالفه، فوجد حديثه أنسحب، كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه، ومتى
خلفه ما وصفت أضر ذلك بحديثه (1)، منافياً لإطلاقهم كما ظن، زعم أني اقتضى أنه
إذا خالف العدل أحدا من الحفاظ، فوجد حديثه أزيد، أضر ذلك بحديثه، فدل على أن
زيادة العدل عنده، لا يلزم قبولها مطلقاً، وإنما يلزم قبولها من العدل الحافظ، لأن العدل
غير الثقة، الذي هو العدل الضابط معا، وكلمه إما هو في عدل لم يعرف ضبطه،
وعلى قياس ما سابق لا تقبل زيادة الضعف إذا خالفت رواية الثقة.

هذا وذهب بعض أصحاب الحديث إلى رد الزيادة مطلقاً، ونقل عن معظم
 أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه.

والمختار عند ابن الساعاتي وغيره من الحنفيين، إن إذا انفرد العدل بزيادة لا
تخالف، كما لو نقل أنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت فراد وصلى فإن اختلف
المجلس، قبلاً باتفاق

وإن اتحد، وكان غيره قد انتهى في العدد إلى حد لا يتصور غفلتهم عن مثل ما
زاد، لم تقبل

وإن لم ينته، فالمجهور على القبول، خلافاً لبعض المحدثين وأحمد في رواية

وإن جهله حال المجلس، فهو بالقبول أولى، مما إذا اتحد بذلك الشرط، وما إذا كانت

(1) الرسالة 461/1
الزيادة مخالفٌ، فالاظاهر التعارضٌ

قلت: ما ذكره رضي الله به في مزيد تفاصيل وتوضيح، وعذرته أنه لم يبدأ الإطالة في كتابه، فبأُثر من التفاصيل والتوضيح لكن عند الفقهاء والأصوليين فقط

أولاً: إن كانت الزيادة مخالفًا للالزيس عليه، بحيث لا يمكن الجمع بينهما كانا متعارضين، ولا يمكن أن نرجح أحدهما إلا بمرجع خارجي.

ثانياً: وإن كانت الزيادة غير مخالفًا للالزيس عليه، بل موافقة مثل "ما روي أن صلى الله عليه وسلم - دخل الكعبة فصلى بين العمودين اليمانيين" وما روي "أن النبي صلى الله عليه وسلم - دخل الكعبة وكبير، ولم يصل فيها"، فهنا لا تناافي بين الروايتين، وفي ذلك تفصيل كما يلي:

(1) بديع النظام 636 - 634 /1
(2) بديع النظام 0 - 634 /1

أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الحج باب إغلاق البيت، ويصلح في أي نواحي البيت شاء 149 /2ح 1598 عن سليم عن أبي بلفظ دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت، هو وأسماء بن زياد، وزيد، وعثمان بن طلحة، فأغلقوه عليهم، فلم يفتحوا كُنت أول مسن، والج، لفقيه بلا، فاسئله هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم بدين العمودين اليمانيين، كما أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الحج باب استحباب دخول الكعبة للحج وغيره، والصلاة فيها، وندعاء في نواحي كلها 676 /2ح 1329 من طريق قتيبة بن مروي عن الليث بن كلاهما بلفظ:

(3) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب: أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الرаяة يوم الفتح؟ 148 /2 ح 2888 عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أقم مكة، أبي أن يدخل البيت وفيه الآية، فأمر بها فأخرجت، فأخرج صورة إبراهيم وإسماعيل في أديهم من الألوم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: فأتاه الله، لقد

(4) ملخص كتابية: "كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر لرضي الله عن الحنبلي طبّب بالأقصر ونقد 2022"
1 - إن علم تعدد المجلس: قبلة الزيادة اتفاقاً؛ لأنه لا يمنع أن يذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - الزيادة في مجلس، ويتركها في مجلس آخر، فتكون راوي الزيادة قد حضر المجلس الذي ذكرت فيه تلك الزيادة، أما الآخر فلا يحضر ذلك المجلس.

2 - إن لم نعلم ذلك، أي: جهلنا أن المجلس متعدد، أو متحدة، فإننا نقبل تلك الزيادة؛ لأن ذاكر تلك الزيادة قد توفرت فيه شروط الراوي، ومنها: العدلة والثقة، فيترجم صدقه وإذا ترجح صدقه وجب قبول قوله، والمعارض له لم ينف احتمال تعدد المجلس.

3 - إن علمنا أن المجلس واحد ففيه تفصيل:

"أُفْكَرُ كَانَ الَّذِي نَقَلَ الزيادة واحداً، والذي نقل الخبر بدون زيادة جمعية، لا يجوز في الإعتادة ذهولهم عما ضبطه الرأوي الواحد وانفرد به: فإن الزيادة - حينئذ - لا تقبل؛ وذلك لأن تطرق الخطأ والسهول والغفلة إلى الواحد فيما نقله من الزيادة أقرب من تطرق ذلك إلى هؤلاء الجماعة.

ب) أما إن كان الذي نقل تلك الزيادة واحد، والذي نقل الخبر بدون زيادة واحد أيضاً، ففيه تفصيل:

إن كان ناقل الزيادة أشهر ممن لم ينقل الزيادة بالحفاظ والضبط والعدالة..."
والتقية، فإن الزيادة تقبل لتلك الشهرة بالأوصاف السابقة.

وإذا كان العكس فالعكس، أي: إن كان الذي لم ينقل الزيادة أشهر ممن نقل الزيادة بالحفظ والضبط والثقة والعدالة: لم تقبل تلك الزيادة(0)

أما إن تساوا في جميع تلك الأوصاف، أي: أن ناقل الزيادة قد تساوى مع من لم ينقل الزيادة في الحفظ والضبط والثقة والعدالة وجميع شروط الراوي، فهذا هو الذي

بذلك في على مذهبين:

المذهب الأول: أن تلك الزيادة تقبل مطلقًا، سواء كانت تلك الزيادة منوية كما سبق، أو لفظية، كما روي: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في رواية " إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا ربينا وليك الحمد(1) "، وروى عنه أنه قال " ربنا

لك الحمد " بذات الواو(3).

(1) تسير الوصول إلى منهج الأصول من المنقول والمعقول المختار 33 / 5، المذهب في علم أصول الفقه المقارن 791 / 2.

(2) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأذان باب فضل اللهم ربينا لك الحمد 19/1 ح 799 عن رفاعة بن رافع الزرقي أنه قال: " كنتا يومًا نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رفع رأسه من الركعة قال: " سمع الله من حمده، قال رجل وراءه: " ربينا وليك الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مباركا فيه، فلما اصفر، قال " من المتكلم: " قال: أنا، قال " رأيت بضعة وثلاثين منكًا يبتدرؤنها أيهَم يكتبُها أولًا.

(3) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الجماعة وإمامة باب إقامة الصفة من تمام الصلاة 253 / 1 ح 689/179 عن أبي هريرة بن بلقظ: " إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلقوا عليه، فهذا ركع، فاركعوا، وإذا قال سمع الله من حمده فقولوا: ربينا لك الحمد، وإذا سجد، فاسجدوا، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسًا أجمعين، أقيموا الصفة في الصلاة، فإن إقامة الصفة من
وهذا هو الحق عندي؛ للأدلة التالية:

الدليل الأول: أن العدل الثقة لا انفرد بنقل حديث لقبل، فكذلك لا انفرد بزيادة
ولا فرق بجامع: رواية العدل الثقة الجائز لكل منهما.

الدليل الثاني: أن من أتى بالزيادة قد وصف بالعدالة والثقة، وقد جزم بذلك
الزيادة، ولم يوجد له مخالف، فهذا يغلب صدقه على كذبه، وإذا غلب صدقه فلا يجوز
تكذيبه، وإذا لم يجز تكذيبه فيجب قبول ما أتى به من الزيادة.

الدليل الثالث: أن انفراد الثقة العدل بحفظ زيادة في الحديث غير ممتنع عقلا
ولا شرعاً؛ لأنه ممكن وواقع – كما سبق – وما دام أنه يمكن رواية الزيادة، فإنه
يجب قبولها؛ نظراً لورودهما من شخص قد اتفق على قبول كل ما رواه.

المذهب الثاني: أن تلك الزيادة لا تقبل.

ذهب إلى ذلك بعض الظاهريون.

أدت هذا المذهب:

الدليل الأول: أنه يعد انفرد هذا الراوي بحفظ تلك الزيادة مع إصغاء الآخر
للحديث واستماعه له مع اتحادهما بالثقة والعدالة والضبط والحفظ، فتكون هذه
الزيادة قد توهمها من أتى بها فلا تقبل.

حسن الصلاة، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة باب اتمام الأمام بالإمام

903
(1) التمهيد في أصول الفقه: 154–153/3
(2) التمهيد في أصول الفقه: 155/3
(3) المهذب في علم أصول الفقه المقارن: 791–792/2
(4) شرح مختصر أصول الفقه: 291/2

المجلة الإسلامية الأزهرية. طبعة أخيرة بالعصر. العدد السادس 2022 م
جوابه:

يجب على ذلك لأن الراوي قد قطع بسماع تلك الزيادة، والآخر ما قطع بنفسيه، وكأن الراوي لم ينقل تلك الزيادة التي تفرد بها ذلك الراوي، فلا تحتمالات كثيرة.

منها: أن الراوي الزيادة قد حضر جميع المجلس، بينما الذي لم يرو الزيادة قد دخل في أثناء المجلس، ففاته ما قيل في أوله.

ومنها: أن الراوي الزيادة قد حضر جميع المجلس، وسمع كل ما قيل فيه، أما الذي لم يورد الزيادة، فإنه حضر أول المجلس، ثم خرج في آخره ليشرك أوجب خروجه وقيامه.

ومنها: أن الراوي الزيادة قد حضر جميع المجلس، وسمع كل ما قيل فيه، أما الآخر وهو الذي لم ترد الزيادة في حديثه، فإنه عرض له في أثناء المجلس ما يزعجه ودبجه عن الإصعاف لكلام الشيخ.

ومنها: أن الذي لم يرو الزيادة قد نسيها، بينما حفظها الآخر.

وغير ذلك من الاحتمالات، وإذا تطرقت هذه الاحتمالات فلا يبعد أنفراد هذا الراوي بحفظ زيادة.

الدليل الثاني: أنه قد جرت عادة الراوي بتفسير الحديث، فيزيد لفظا من أجل ذلك، فربما ظنها من سمع منهم أنها من قول النبي صلى الله عليه وسلم - فوريها، وليست من قوله.

جوابه:
يجب عليه بأن هذا بعيد جداً، لأن العدل الثقة القاضي المثبت يظهر من حاله أنه لا يدرب في كلام النبي صلى الله عليه وسلم - ما ليس فيه لما فيه من التدليس والتدليس.

ولو قلنا مثل هذا الاحتمال فما من حديث إلا ويمكن أن يتطرق إليه مثل ذلك الاحتمال، مما يؤدي إلى الشك في جميع الأحاديث في فيها زيدات، وهذا يبطلها كلها -و هذا لا يمكن.- بيان نوع الخلاف:

الخلاف هذا معني له أثره في الأحكام الفقهية، وهو واضح، فعلى مذهبنا وهو المذهب الأول، فإنه يؤخذ، ويعمل بما دل عليه الخبر، وما دلت عليه الزيادة، وعلى المذهب الثاني فإنه يعمل بما دل عليه الخبر فقط، ولا يعمل بما دلت عليه الزيادة.(1)

البحث الثامن

أهم ما يؤخذ على الكتاب

غير خاف الجهاد المشكور والكبرير لرضي الدين ابن الحنبلي من خلال كتابه قفو الأثر في صفو علوم الأثر في بناء الصروح التالية لعلوم الحديث، ففأ ما تقدم من مباحث، إلا إن المصنفات البشرية لا تخلو من الأخذ والرد، وكم قال الإمام مالك: كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم،(1) ، ومن كلام أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العمال الأصولي و.. وذلك أنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كاتبا في يومه إلا قال في غده لو غيوبرت هذا الكتاب لكان

المسودة في أصول الفقه ص 303، المذهب في علم أصول الفقه المقترن 912-792/2

الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح ص 130-129

(2) منازل الأئمة الأربعة 23/1، بحذف المحقّر,

(1) مقال: اللفظ والواقع في ترجمة الكلاب، مكتبة البحث، الموافق 2022 م.
أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.1

قلت: وانطلاقاً مما تقدم فإن أبرز ما يؤخذ على رضي الدين ابن الحنبل في كتابه: قفو الأثر... ما يلي:

1- أنه كلام أتى على ذكر ابن حجر العسقلاني في كتابه هذا قال: قال قاضي القضاة، وما جرى مجرى قال، وقد ذكره بهذا الوصف الكتاب تشترين وعشرين مرة، ويوخذ عليه في هذا الوصف أمران:

أ- أنه لم ينبه في مقدمة الكتاب إلى أنه إذا قال قاضي القضاة فيرد به الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، ذلك أن تلك الرتبة قد حازها كثير غير ابن حجر، كما نقل عن غيره في الكتاب.

ب- أن ابن حجر أُشتهر بأنه ابن حجر العسقلاني، وهذا الإطلاق لا يضيره في شيء، يقول العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: هذا، والمؤلف(!) رحمه الله تعالى يبلغ الحافظ ابن حجر، رحمه الله تعالى، فيختار أن يسميه في كتابه هذا باسم) قاضي القضاة- (على وجود اختلاف في جواز هذه التسمية-

تبدأ منهما فيما يبدو عن نظرة ابن حجر، وكونه هو بيدو عن نفسه، وتشبه به في عصره إلى عصر المؤلف، إلى عصرنا، إلى ما شاء الله.

١) نزهة الأنظار في عجائب التاريخ والأثار. القاهرة: مؤسسة النشر العربي، 1974، مادة ١٦.

٢) قلت: بل كان الأدبي في عبارة الشيخ عبد الفتاح: تباع منه فيما يبدو عن تكرار لفظ ابن حجر، وإلا فإن رضي الدين ابن الحنبل قد ذكر في مقدمة الكتاب كما تقدم في نسب قاضي القضاة لفظ) ابن حجر.
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لرضي الدين ابن الحنبلي
عرض ونقد

فادعول عنه إلى) قاضي القضاة(إن كان النظف في مدلوله العرفي واللغوي
أجل وأحلى - ليس بعيدًا، فإن ابن حجر في مدلوله العلمي وشهرته العلمية العالمية
أعظم وأعلى و أشرف وأجلى. ثم في) قاضي القضاة( إبهام واشتراك يحتاج إلى بيان
ولم يفصل المؤلف عن مراده بهذا النظف فيمقدمة كتابه، ولا في خلافه، فإن الإبهام
في اختياره أكثر.

وقد أصبح هذا الاسم) ابن حجر( العصقلاني، علما مقرونا بالفخر والإبادة المسلمة له
في الحديث الشريف وعلومه، فذكره بمشعر بقوة الكلامomin الموقف عنه، وباعت لقبوله
والتسليم له، إلا في السهو ونحوه- إمامته الفذة، خاصة أنه يقال: قال الحافظ ابن
حجر، فلا ملحف للنقش فيه كما توهمه المؤلف، رحمه الله تعالى).

2- أنه في كتابه قال: فصل في الحديث المردود لطعن في الراوي.

ويكون الطعن فيه بعشرة أشياء، مرتبة على الأشد فالأشد، في موجب الرد على سبيل
التدلي.

قلت: قد استقرت هذه الأشياء العشرة وفق إدعاء المؤلف، فوجدته لم يذكر
إلا تسعة فقط، وترك العاشر آلا وهو- 10- ثم سوء الحفظ، وهو السبب العاشر من
سبب الطعن، والمراد به: من لم يرجع جنب إصابته على جانب خطئه، وهو على
قسمين:

1- إن كان لأراما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ، على رأي بعض أهل الحديث.

2- أو إن كان سوء الحفظ طارنا على الراوي ؛ إما كبره، أو لهب بصره، أو
لاحترق كتبه أو عدمها، بأن كان يعمدها، فرجع إلى حفظه، فضاء، فهو

(1) مقدمة المعني بقفز الأثر ص. 17-16
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لرضي الدين ابن الحنبلي
عرض وتأليف

المختلط.

والحكم فيه: أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قبل، وإذا لم يتميز توقف فيه، وكذا من استظهار الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الأذنون عنه.

ومتى توبع السيئ الحفظ بمقتير: أن يكون فوقه أو مثله، لدونه، وكذا المخلت.

الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المصدر إذا لم يعرف المحدث
منه: صار حديثهم حسنا، لا نذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع، من المتتابع
والمنتبغ؛ لأن كل واحد منهم احتمال أن تكون روايته صوابا، أو غير صواب، على حد
سواه، فإذا جاءت من المصتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من
الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على الحديث محفوظ، فارتقي من درجة التوقف إلى
درجة القبول. ومع ارتقائه فهو منزح عن رتبة الحسن نذاته، وربما توقف بعضهم
عن إطلاق اسم الحسن عليه (1).

3- ويؤكد على كتاب قفو الأثر أنه خلو من الأمثلة الفعلية من السنة النبوية.
وقلما يخلو مصنف من مصنفات علوم الحديث من ذكر المثال، بل الأمثلة التي
تمثل الجانب التطبيقي في العلم، فقد استقرت الكتاب من أوله إلى آخره، فما
وجدت فيه متنابوية ذكره المؤلف كمثال لقاعدة أئنوع أو موضوع تحدث فيه.
كما فعل من تقدمه، أو عاصره، أو جاء من بعده من المصنفين في علوم
الحديث، وذكر المثال ذو قيمة كبيرة، وأهمية بالغة في كافة العلوم، خاصة
الشرعية.

قال ابن القيم: فصل: فائدة ضرب الأمثال.

قالوا: فهذه وأمثالها من الأمثال التي ضربها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(1) نزهة النظر 030-129
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لرضي الدين ابن الحنبلي
عرض ونقد

لتقلب المراد، وتفسير المعنى، وإيضاحه إلى ذهن السامع، وإحضاره في نفسه صورة
المثال الذي مثل به، فإنه قد يكون أقرب إلى تفكيره وفهمه وضبطه واستحضاره له
باستحضار نظيره؛ فإن النفس تتأثر بالنظائر والأشياء الأنسّة التام، وتنفر من الغرّبة
والوحدة وعدد النظير؛ ففي الأمثال من تأثير النفس وسرعة قبولها وانقيادها لما
ضرب لها مثله من الحق أمر لا يحده أحد، ولا يذكره، وكلما ظهرت لها الأمثال
آزاد المعنى ظهورا، ووضوحًا، فالأمثال شواعد المعنى المراد، ومزركه له، فهي:
إِكُرَّرَ أُخْرَى شَطْأًا فَأَنزَلَ فَأَسْتَغْلَقَ فَأَنْتُوَى عَلَى سُوْقُهَا. {الفتح} [29، وهي خاصية
العقل وليه وثمرته(1).

4- كما يؤخذ على رضي الدين ابن الحنبلي في كتابه: قفو الأثر... متابعته ابن
حجر في ذكر كتاب المياثائي: مالا يسمع المحدث جعله(1) ضمن المصنفات
المعترفة في علوم الحديث، مع أن الكتاب لا يتأهل ذلك بيل يتأهل لذكره أصلا.
يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة محقق الكتاب: هو جزء صغير الحجم جدا.طبع في
بغداد سنة 1387 ه. بمطبعة شركة الطبع والنشر الأهلية، بعناية الأخ السيد صبحي
السامرائي، جزاه الله الخيرا أبلغت أسطره مائة وثمانين وستين سطرا.
وهو جزء جمل اسمه، وهزل مضمونه وجمسه، والحق أنه لولا ذكر الحافظ ابن
حجر له في "مقدمة شرح نخبة الفكر، لما كان له ذكر ولا شأن، فقد جعله الحافظ
حلفة وصل في سلسلة المؤلفات في علم المصطلح، وذكره بعد ذكر ما ألفه الحافظ
الخطيب البغدادي، الذي قيل فيه: كل من ألف في المصطلح بعده عيان عليه، وبعد ذكر
الإمام الهنّام القاضي عيضا، وهما من هما في هذا الفن إمامة، وجـلاء وإجادة
وأصالة...، وقد أوهم ذكر الحافظ هذا الجزء بعد ذكر كتبهما، أنه من رتبته أو من

(1) إعلام المواقعين0 425/2
(2) قفو الأثر. 37
بابتها : تحقيق وضلاعة ، وإفادة وحسن صناعة. فشوق غفر الله للعلماء والدارسين هذا الفن إليه ، ولكنهم إذا وقفوا عليه لم يروا في مسما، مايقارب أو يطابق اسمه ولا معناء. فهو ضعيف المادة مختل العبارات ، أكثر فيه الأخطاء العلمية ، ويبدو جليًا قصور مؤلفه رحمه الله تعالى في هذا الفن.

وقد ألقى الكلام على عواهنه في أكثر مباحته ، وقل أن ترى فيه بحثا محرا سليما الوجه والحكم ، مع ضعف التوبيب وسوء الترتيب ، فاقتضى ذلك مني: البيان ، خشية الأغترار بالعنوان ...

وأدى من هذا وأسوأقول الميانشي في ص:6 اختلاف العلماء من أهل هذا الشأن في لفظ "حدثنا" و"أخبرنا". هل هم لمعنى واحد ؟ أو لمعنيين مختلفين ؟ فذهب أكثر العلماء إلى أنه لفرق بين قول المحدث: حديثنا ، وقدوله: وأخبرنا، وذهب آخرون إلى أن قوله: حديثنا دال على أنه سمعه من لفظ محدثه ، وأن قوله: أخبرنا دال على أنه سمعه بقراءته أو قراءة غير الشيخ.

وقد رأينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "حدثنا وأخبرنا سواء". هذا مع أنه لا فرق عند العرب بين قول القائل: حديثي أو أخبرني فلان. وقد قال بعض العلماء: الفرق بينهما من التعابق! وأظنه أنه لم يقع له هذا الحديث الذي أوردناه، ولو وقعت له كلام إكرهه أشد من هذا ، انتهى كلا الميانشي. !

وهو كلام في غاية السقوط والزناد! فالحديث المذكور كذب محض ، مكشور الاقتراء والبطلان! فإذا كانت هذه معرفة "الميانشي" بالسنة فسلمت الله العافية. والله يغفر للحافظ ابن حجر ، إذ ذكره في عدد أولئك الحذائق الأئمة الأفذاذ ولولا ذكره له لما كان له ولا لكتابه ذكر ، وحقيق بكتابه أن يقال فيه: ما يسمع الحديث جهله. 

(1) قفو الأثر ص 39-37 بالهامش
الفاتحة، وفيها:

أ - نتائج البحث:

1- لمرضي الدين ابن الحنبلي تعقبات على سلفيه في علوم الحديث

2- تأكد مكانة ابن حجر العسقلاني في نفوس العلماء، هما ابن الحنبلي لم ينحه في كتابه هذا إلا بقاصي القضاة

3- مرضي الدين ابن الحنبلي اختيارات في حلبة أنواع علوم الحديث

4- جلاء البصمة الأصولية لابن الحنبلي في تعاطيه لمباحث علوم الحديث

5- ظهور الميل بين التعصيب للمذهب الحنفي من مؤلف الكتاب

6- مخالفه مؤلف الكتاب للمحدثين، وسر ذلك تعصبه للمذهب الحنفي الأصولي

7- حاجة تراث ابن الحنبلي الحديثي لمزيد من الدراسات المتخصصة

ب- أهم المصادر والمراجع:

1- الإبلاج في شرح المنهج، شرح على منهج الوصول إلى علم الأصول للقياسي البيضاوي المتوفي سنة 685 هـ، (شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي) المتوفي 756 هـ، ولده ناج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفي 771 هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزرمي - الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، أصل الكتاب رساله دكتوراه، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية، وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م.

كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لرفيق الدين ابن الحنبلي
عرض ونقد

3- إعلام النيلاء بتأريخ حلب الشهباء لمحمد راغب الطباخ الحنبلي ت 1951 م، تحقيق محمد كمال، طبعة دار القلم العربي، الطبعة الثانية 1408هـ 1988م.

4- الأعلام، نبه الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي، دمشق (المستند 1396هـ)، الناشر دار العلم للمنافذ، الطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو 2002م.

5- بديع النظم أو نهاية الوصول إلى علم الأصول، المظهر الدين أحمد بن علي بن الساعاتي، المحقق محمود بن علي غريز بن مهدي السلمي، الناشر رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، إشراف محمد عبد الدايم علي، سنة النشر: 1405هـ 1985م.

6- التمهيد في أصول الفقه لمحفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلذاني الحنبلي، المؤلف 510هـ، المحقق محمد أبو عمرو، الجزء 1-2، الناشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة 37، الطبعة الأولى، 1406هـ 1985م.

7- تيسير الوصول إلى منهج الأصول من المنقول والمعقول، المختصر لـ "كمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بن إمام الكاملية المتوفر 874هـ"، دراسة وتحقيق د. عبد الفتاح أحمد قطب الدخميسي، أستاذ أصول الفقه المساعد بكلية الشرعية والقانون، جامعتي الأزهر وطنطا، الناشر دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1423هـ 2002م.

8- الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجحي، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ 2000م.
9- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي.المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصري الناشر: دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقى الطبعة الأولى،1422 هـ-0 مع الكتاب شرح وتعليقات د.مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق

10- رسالة الإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطالي القرشي المكي المتوفى 204 هـ-المحقق: أحمد شاكر،الناشر: مكتبة الحلب، مصر الطبعة الأولى،1358 هـ-1940 م.

11- ريحانة الأكبا وزهرة الحياة الدنيا،الشيباب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو،طبعة الحلب،0

12- الزركشي،كتابه:النكت على مقدمة ابن الصلاح، إعداد الدكتور زين العابدين بن محمد بلافريج،طبعة مطبعة أضواء

13- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، ÔÇUالمصطفى بن عبد الله القطسطنطيني العثماني المعروف بـ ÔÇUكاتب جلبي ÔÇUخليفة ÔÇUالمتوفى 1067 هـ-المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق صلاح سعداوي صالح، إعداد الفهرس: صالح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستيانبول - تركيا، عام النشر 2010،0

14- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحفي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكاري الحنبلي، أبو الفلاح، المتوفى 1089 هـ،حققه محمود الأرناؤوط، خرجه أهلبيه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق
مجلت كليت البناث الأزهريت بط بيت الجديدة بالأقصر 
العدد السادس 202 م مفصولا بفاصل - شرح» التلويخ على التوضيح "للتفتازاني

- شرح:ivetl ,الطبعة الأولى, 1406 هـ- 1986 م

- شرح التلويخ على التوضيح لسيد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى 79 هـ- الناشر: مكتبة صبح بمصر, الطبعة بدون طبعة وبدون تاريخ. التوضيح في حل غوامض التنقية "للمحبوبي بأعلى الصفحة يليه.

- شرح مختصر أصول الفقه، التقى الدين أبي بكر بن زaid الجراري المقدسي الحنبلي 825 هـ- 883 هـ- دراسة وتحقيق: عبد العزيز محمد عيسى محمد مزاحم القايد، عبد الرحمن بن علي الحطيب، د. محمد بن عوض ابن خالد روس. أصل الكتاب: رسائل ماجستير بجامعة أم القرى، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الناشر: الطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، الشامية- الكويت, الطبعة الأولى, 1433 هـ- 2012 م

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى الفارابي المتوفى 39 هـ- تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, الناشر: دار العلم للملامين- بيروت, الطبعة الرابعة, 1407 هـ- 1987 م

- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهدي البصري, المتوفى 170 هـ- المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامراتي, الناشر: دار ومكتبة الهلال

- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، للأمام ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي, ت826 هـ- المحقق: محمد تامر حجازي, الناشر: دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى, 1425 هـ- 2004 م

- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: شمس الدين محمد بن محمد
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لرسام الدين ابن الحنبلي
عرض ونداء

الغزالي المتوفى 1061 هـ: المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م

21- المعلم في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، المتوفى 676 هـ، الناشر: دار الكتب

22- مجمول اللغة ابن فارس، لأحمد بن فارس بن زكرياء الفزويني الرزي، أ비 الحسن، المتوفى 395 هـ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية: 1406 هـ - 1986 م


24- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، للإمام ابن الحجاج، أبو الحسن الشافعي، الناشر: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت

25- المسودة في أصول الفقه، المؤلف: آب تيمية، بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد السلام بن تيمية، ت 652 هـ، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية، ت 682 هـ، ثم أكملها ابن الحفيد: أحمد بن تيمية، 728 هـ

[المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي]

26- معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، على الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، الناشر: دار العقبة / قيصري - تركيا

27- معجم المطبوعات العربية والمغربية، يوسف بن إليان، بن موسي
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لرضا الدين ابن الحنبلي
عرض ونقد

سركيس، المتوفي 1351 هـ، الناشر: مطبعة سركيس بمصر 1346 هـ - 1928 م

28- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مؤلف: علوم الحديث

29- عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (577 هـ - 643 هـ)، مؤلف: محسن الاصطلاح: "عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكحلكي، العقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين" المتوفي 805 هـ. "المحقق: د عاشرة عبد الرحمن، بنت الشاطئ" أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة، جامعة القرويين. الناشر: دار المعارف.


30- المُهِذِبُ في علم أصول الفقه المَقَارِن، تحرير لمساليه ودراسة، دراسة نظرية تطبيقية، المؤلف: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، دار النشر: مكتبة الرشيد - الرياض، الطبعة الأولى 1420 هـ - 1999 م.المهذب

31- نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقدم، تحقيق: علي الزواري، محمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 1988 م.

32- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، الإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد، ابن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفي 852 هـ، المحقق: عبد الله ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير
كتاب قفو الأثر في صفو علوم الأثر
لرضي الدين ابن الحنبل
عرض ونقد

بالرياض، الطبعة الأولى، 1422 هـ.

33  نهاية السول شرح منهج الوصول لعبد الرحيم بن الحسن بن علي
الإسنوشي الشافعي، أبي محمد جمال الدين المتوفي 772 هـ، الناشر دار
الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1420 هـ- 1999 م.